

تقرير

تعديلات لجنة المال مهددة في الهيئة العامة «جبهة حماية الموازنة» من الحريري وباسيل

المشاركة في إحدى جلساتها، وهي الخطوة التي فسّرت بأنها بمثابة الاعتذار. حينها ظن كثير أن القاعدة بُنيت وأن وجود الكتل نفسها في الحكومة ومجلس النواب لن يكون عائقاً أمام الفصل بين السلطات وأمام حق المجلس في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وبالتالي حقه في تعديل الموازنة، بما لا يخالف القانون، وبما لا يمس بمستوى المقدر. لكن ما إن شارفت اللجنة على إنجاز عملها (يبقى لها جلسة أخيرة)، حتى لوحظت حركة جدية للوزير جبران باسيل عنوانها مواجهة التعديلات التي اقترت في اللجنة. كان باسيل مستاءً، تحديداً من التعديلات التي طالت الورقة التي اقترحها في الجلسات الأخيرة لمجلس الوزراء، وأبرزها رسم الـ3 في المئة (خُفض في الحكومة إلى 2 في المئة) على السلع المستوردة (المادة معلقة في اللجنة لكن صار مؤكداً تعديليها)، لم يكن بإمكان باسيل الضغط على أعضاء لجنة المال، وعلى العونيين منهم، خاصة أن أكثر من 50 نائباً كانوا يشاركون في الجلسات، فانتقل إلى الخطة بآء، أي إعداد الأقرية التي تواجه التعديلات في الهيئة العامة. على المقلب نفسه، وقف الحريري، إذ

باسيل قد حسمت أمرها بنسف كل التعديلات التي طالت الموازنة، أو أغلبها. الحجة دائماً هي المحافظة على نسبة العجز المقدرة في الحكومة، نظراً إلى خطورة الوضع، وصلت هذه الأجواء إلى عدد من النواب، الذين رأوا في خطوة كهذه، كنعان، من جانبه، لم يكف عن تكرار القول إن اللجنة تعمل على التوفيق بين الإصلاحات التي تقوم بها وبين المحافظة على مستوى العجز، مع إمكانية تخفيضه أيضاً، إذا اعتمدت الاقتراحات التي قُدمت من أكثر من

تبيّن أنه هو أيضاً لم يكن مؤيداً للتعديلات التي تجريها لجنة المال، وديماً تحت عنوان حماية «الإحجاز» الحكومي. أعضاء كتلة المستقل عبروا عن ذلك بوضوح حين نوقشت موازنة وزارة الاتصالات، اعتبر هؤلاء أن أعضاء اللجنة يتعدّون التضييق على «وزاراتهم». تعاملوا مع «الاتصالات» ومجلس الإنماء والإعمار كأنها جهات مطوّبة باسم «المستقل»، وبالتالي، فإن أي نقاش لموازنتها إنما هو مسّ بجم، لم يتوقّفوا كثيراً عند ما قاله رئيس اللجنة إبراهيم كنعان عن تعلق بند بقيمة 700 مليار ليرة، وتشمل كل الوزارات والجهات و«المحميات»، على حدّ قوله. تردد لاحقاً أن جبهة الحريري -

تقرير

رئيس جديد لـ«القومي»: الأزمة الحزبية تتعقّف

هي مرحلة تُنذر بـ«مواجهة» بين أعضاء من المجلس الأعلى ممتعضين من «طريقة إدارة الحزب»، وكانوا يُشكلون فريقاً واحداً مع رئيس المجلس الأعلى النائب أسعد حرदान، وبين الفريق الذي يقوده الأخير، ويسعى إلى تدعيم زعامته بداية المؤتمرات هي حضور الأعضاء جلسة السبت. انتخاب رئيس للحزب، يُعد من أهم مهام المجلس الأعلى، ويندر أن يغيب عنه أي عضو. لكن هذه المرة، قرّر ستة أعضاء المقاطعة ما أفقد الجلسة نصاب الثلثين فمن أصل 17 عضواً، حضر 11 فقط إلى مركز الحزب في الروشة، وغاب كل من غسان الأشقر وأنطون خليل وكمال النابلسي وعصام البيطار وحسام عسراوي وبشرى منوخ. في هذه الحالة، ينبغي أن تتم الدعوة إلى جلسة ثانية بعد 24 ساعة على الأقل. إلا أن حردان فأجا الجمع بتوجيهه الدعوة إلى الجلسة الثانية في اليوم نفسه، «من دون أن يستمع إلى اعتراضات عضوي المجلس الأعلى» توفيق مهنا وقاسم صالح، بحسب المصادر، وبصفته ناموس (أمين سن) سنوات ليس لدليل عافية، بل انعكاش لازمة الداخلية التي يُخطّط فيها الحزب منذ سنوات. كان يُفترض أن تؤدي استقالة الرئيس حنا الناشف إلى فتح «نافذة حلّ»، وانطلاقة جديدة للمرحلة المقبلة التي ستشهد تنظيم انتخابات قومية ومؤتمر قومي يُنتج مجلساً أعلى، ينتخب بدوره رئيساً جديداً، إلا أن وقائع جلسة الانتخاب السبت، والحوّ المعارض الناتج عنها، تُشيران إلى اتجاه لتعمّق الأزمة القومية.

قرار 6 أعضاء مقاطعة جلسة الانتخاب، ما أفقدها نصابها

على الأقل. إلا أن حردان فأجا الجمع بتوجيهه الدعوة إلى الجلسة الثانية في اليوم نفسه، «من دون أن يستمع إلى اعتراضات عضوي المجلس الأعلى» توفيق مهنا وقاسم صالح، بحسب المصادر، وبصفته ناموس (أمين سن) سنوات ليس لدليل عافية، بل انعكاش لازمة الداخلية التي يُخطّط فيها الحزب منذ سنوات. كان يُفترض أن تؤدي استقالة الرئيس حنا الناشف إلى فتح «نافذة حلّ»، وانطلاقة جديدة للمرحلة المقبلة التي ستشهد تنظيم انتخابات قومية ومؤتمر قومي يُنتج مجلساً أعلى، ينتخب بدوره رئيساً جديداً، إلا أن وقائع جلسة الانتخاب السبت، والحوّ المعارض الناتج عنها، تُشيران إلى اتجاه لتعمّق الأزمة القومية.

الجلسة كلّ من خليل والأشقر ومنوخ (تسكن في سوريا)، وكان هؤلاء الثلاثة استقالوا سابقاً من المجلس الأعلى (مع الراحل جبران عريجي)، من دون أن يوافق حردان مرة على تلاوة استقالتهم. فكانوا يُقاطعون جلسات المجلس. الطارئ الذي عطل مشاركتهم، «توقيف منوخ على الحدود السورية - اللبنانية ومنعها من دخول لبنان، بحجة وجود مشكلة في أوراقها الجبوتية، والمخارفة أنّ

WINGS OF LEBANON

IOSA REGISTRATION
IATA Operational Safety Audit

Wings of Lebanon proudly announces that it officially obtained IOSA registration.

IOSA is an internationally recognized evaluation system focused on operational safety and assessing the management and control systems of an airline.

This achievement is a significant milestone on the road to success for Wings of Lebanon.

www.wingsoflebanon.com.lb

باسيل قد حسمت أمرها بنسف كل التعديلات التي طالت الموازنة، أو أغلبها. الحجة دائماً هي المحافظة على نسبة العجز المقدرة في الحكومة، نظراً إلى خطورة الوضع، وصلت هذه الأجواء إلى عدد من النواب، الذين رأوا في خطوة كهذه، كنعان، من جانبه، لم يكف عن تكرار القول إن اللجنة تعمل على التوفيق بين الإصلاحات التي تقوم بها وبين المحافظة على مستوى العجز، مع إمكانية تخفيضه أيضاً، إذا اعتمدت الاقتراحات التي قُدمت من أكثر من

تقرير



بري: المجلس غير ملزم بالبرص على الموازنة من دون نقاش (هيلم الموسوي)

متابعته ونقاشه حول أتق الأمور». تأتي إلى البلد، «وقما كانت منوخ تتنظّر لنحو ساعتين على الحدود، «كان عضو المجلس الأعلى، المُقرب من حردان، يوافق حردان قد أصبح في بيروت قادماً من سوريا». أمام هذا الواقع، قرّر النابلسي والبيطار وعسراوي مغادرة «الروشة»، أما مهنا وصالح فارتأيا تسجيل موقف من الداخل، فيما «قرّر عاطف برّي السير بخيار حردان بعدما تحقّق من انتفاء المفاسدة». كل تلك الأسماء، تُشكّل فريقاً واحداً داخل المجلس الأعلى، لمواجهة قرارات المرحلة المقبلة. يعتبر الفريق المعارض، أنّ حردان تدخل لمنع منوخ من دخول لبنان وإضعاف جيّتهم، «بعدما تثبت من أنّنا تسعة أصوات، مقابل ثمانية له. لذلك دعا إلى جلسة ثانية بعد أربع ساعات من الأولى، وسجّل أسماء خليل والأشقر ومنوخ كمستقلين، رغم أنّ استقالتهم لم تدخل حيز التنفيذ لعدم تالوتها». كلّ ما يجري، يوضّح - من وجهة نظرهم - في سياق «قيام حردان بتدعيم الأزمة الحزبية»، انتخاب سعد «الهدف له سوى تأمين حردان التعيينات اللازمة»، قبل الانتخابات القومية، ليضمن الأكثرية». لن ينضم الأعضاء المعارضون على «الضيم». يوضحون أنّ المعركة ليست ضدّ سعد، فهو شخصية محترمة، وكان يعتقد وجود إجماع حوله». أما خطواتهم المقبلة، «فلا قرار نهائي بشأنها بعد. الاحتمالات مفتوحة، بدءاً من تقديم الاستقالة وتعطيل المجلس الأعلى، وصولاً إلى تكرار تجربة جبران عريجي في المجلس حيث كان مصدر أرق عبر

المشهد السياسي

الحكومة «غير متوفرة» حالياً

أخارجاً، في «زيارة شخصية». أما وزير الخارجية والمغتربين، فُستمر في جولاته المناطقية، وفي تصعيد مواقفه ضدّ أخصامه السياسيين. الوزير طلال أرسلان مُتمسك بإحالة جريمة قبرشمون على المجلس العدلي، مدعوماً من حزب الله، فيما يرفض النائب السابق وليد جنبلاط ذلك، مُعتبراً أمس على «توتير»: «نحن لسنا قطاع طرق». شدّ الحبال سبكون له انعكاس على السلطة التنفيذية، وقد قال النائب الآن عون أمس صراحةً أنّ «الحكومة باتت مرتبطة بمعالجة تداعيات حادثة قبرشمون، لا سيما بالنسبة إلى المسار المتعلق بتسليم المطلوبين»، موضحاً أنّه «لا نريد نقل الواقع المتفجر إلى طولة مجلس الوزراء».

قبل حلّ مسائل عديدة مرتبطة بجريمة قبرشمون، ستبقى مؤسسات البلد مُعطلة، لا تهتمّ بالقوى السياسية الرئيسية بتردي الأوضاع الاقتصادية، ولا بالمخاطر التي تواجهها البلاد. فقد وُضعت المسائل الأساسية جانباً، بانتظار حسم نيجة الكباش السياسي، ضوء الدم الذي سلك فيه عاليه

أن تنتهي لجنة المال والموازنة من دراسة مشروع موازنة 2019، هذا الأسبوع. على صعيد آخر، لا تزال المواجهة المباشرة بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية قائمة. فبعد حديث باسيل، من طرابلس يوم السبت، وإشارته إلى قيام القوات اللبنانية باغتتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي، ردّ أمس رئيس «القوات» سمير ججع، مُعتبراً أنّه «كي يزول التشنج في البلد، يجب أن يزول الخطاب الذي يتسبب به باسيل. ما لحقنا خُلصنا من الجبل، زار باسيل طرابلس، ولم أفهم مغزى كلمة من خطابه أو محلها من الإعراب. لم يتكلم بالوضع الحالي ولا عن المشاريع التي ينوي تكتله آن يتقدم بها، التكلّم الأخير في الوقت الحالي، أعادنا 50 عاماً إلى الوراء، يطرح الأمور بقلب أسود، ويشنّج الأجواء من جديد». أما باسيل، فقال خلال عشاء هيئة قضاء زغرتا في التيار الوطني الحر: «نحن لسنا أقل من مشروع وحدة لبنان مقابل تقسيمه، نحن اليوم أمام لبنان الكبير مقابل لبنان الكائونات (..) نحن أصحاب مشروع اقتصادي قائم على النتائجية القوية، وليس لدينا أي عقدة بأن نتلقى مع أي شخص يمكنه أن يواكبنا»، وربط باسيل بين الخلافات الداخلية واصفّة القرن، فنبتّه من أنّه كلّ مرة «يتم الكلام عن خطر التوطين من جهة، يظهر معه خطر التقسيم من جهة أخرى. الإشارة تأتي من الخارج بمشروع يقول أصحابه أنّ الفلسطينيين ليس لهم حق العودة وسيقون في المكان الموجودين فيه، عندما تأتي الإشارة من الخارج، تأتي الإشارة من الداخل بكلام تقسيمي بمحاولة عزل المناطق وتقسيم اللبنانيين في ما بينهم، التيار الوطني الحر يكسر كل الحواجز ولا يسمح لأحد بالتدخل في البلد. هذا هو مغزى معرفتنا اليوم.» (الأخبار)

لا تزال البلاد تسير على إيقاع حادثة قبرشمون. فبعد أسبوع على زيارة الوزير جبران باسيل إلى عاليه، والاستيلاء المسلح بين موكب الوزير صالح الغريب ومناصرين للحزب التقدمي الاشتراكي، تسبّب باستشهاد مرافقي الغريب سامر أبي فراج ورامي سلمان، وإصابة شاب محسوب على «التقدمي» بجروح، لم تجد القوى السياسية الرئيسية طريقة للخروج من مستنقع الأزمة. ربما يكون «الأدق»، أنها تؤخّر إيجاد الحلّ، حتى تتفنى قدرتها على «استثمار» ما حصل، في السياسة. وإلى ذلك الحين، وحتى حسم إذا ما كانت الجريمة ستحلّ على المجلس العدلي أم لا، وبانتظار نتائج مسعى رئيس مجلس النواب نبيه بري لمصالحة وزراء تكتل لبنان القوي ووزراء التقدمي الاشتراكي، سيبقى مجلس الوزراء مُعطلاً. فحتى ساعات متأخرة من ليل أمس، كانت كل الاتصالات السياسية بين القوى الرئيسية تُشير إلى أنّه لا جلسة للحكومة هذا الأسبوع. فرئيس الحكومة سعد الحريري، وكعادته في الظروف الطارئة، يُغادر البلاد، يوماً بعد الآخر، علماً بأنّ من المنتظر

باسيل: كل مرة يجري الكلام عن خطر التوطين، يظهر معه خطر التقسيم

من الفتنة. ولكن أسلوب تعامل الكتل الوزارية الفاعلة معها، بات يتخطى بُعدها الجنائي، إلى مقاربتها على قاعدة إحصاء الخسائر والأرباح السياسية، من دون إقامة اعتبار للوضع الاقتصادي الذي يزداد سوءاً يوماً بعد الآخر، علماً بأنّ من المنتظر

Up to 20% discount & privileges with Flavors, the exclusive dining program for Visa cardholders

Pay with any Bank Audi Visa card and benefit from an exclusive dining program that offers you up to 20% discount and privileges at restaurants, cafés, nightclubs, and pastry shops across Lebanon.

To get the full menu of locations, visit flavors.com.lb

1570

flavors
more reasons to treat yourself

Powered by
Syndicate of Owners of Restaurants Cafés, Night-Clubs & Pastries in Lebanon

Bank Audi | VISA